خطابات المرجعية الرشيدة ودورها في تعزيز الامن المجتمعي بالعراق بعد احداث عام ٢٠١٤ رؤية اجتماعية

ا. د حمدان رمضان محمد
جامعة الموصل / كلية الآداب / قسم علم الاجتماع

المستخلص.
استهدف البحث التعرف على دور خطابات المرجعية الدينية في تعزيز الامن المجتمعي في العراق، وذلك لما لعبه المرجعية الدينية الرشيدة في العراق من دورا فاعلا وحيويا على مدى تاريخها الطويل في تعزيز الامن المجتمعي والاجتماعي في المجتمع العراقي قديما وحديثا، ونبذ كل مظاهر الغلو و التطرف بكل اشكاله، والدعوة الى الوحدة الوطنية، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وازداد هذا الدور والمسؤولية من خلال توجيهاتها بصورة واضحة بعد العام ٢٠١٤ نتيجة التحديات الكبيرة التي مرت بها العراق عندما اجتاحت تنظيمات الداعش الارهابية والتكفيرية مناطق شاسعة من العراق.
فضلا عن ذلك، وبالرغم من سياساتها الواضحة بعدم التدخل في الشأن، والامور السياسية الا في حالات الضرورة، ولكن بفضل المرجعية الدينية والدور الكبير الذي لعبته في المحافظة على وحدة الوطنية وتماسك المجتمع من خلال فتوى سماحة السيد "السيستاني" (دام ظله) في الدفاع عن العراق ومقدساتها وحرماته من المجرمين اثاره البارزة والواضحة في توحيد افراد المجتمع، مما جعل دورها حاجة ضرورية في العراق لمواجهة العدوان، وفضلا عن اي الانحراف او تشتت او تهديد يمس ويعترض له المجتمع والدولة.
الكلمات الدالة: الرجعية الرشيدة، الخطاب، التوجيهات، الامن الاجتماعي، الحشد الشعبي.

Letters of wise reference and their role in promoting Community security in Iraq after the events of 2014 social vision

prof . Dr. Hamdan Ramadan Mohamed

Mosul University/College of Arts/Department of Sociology

Abstract .

rational religious authority in Iraq plays an active and vital role over its long history in enhancing societal and social security in Iraqi society, ancient and modern, and rejecting all manifestations of extremism and extremism in all its forms. And the call for national unity, and facing internal and external challenges, and this role and responsibility increased through its directives clearly after the year 2014as a result of the great challenges that Iraq experienced when terrorist and Takfiri organizations invaded vast areas of Iraq.

Moreover, despite its clear policies of not interfering in affairs and political matters except in cases of necessity, but the great role that it played in preserving national unity and the cohesion of society through the fatwa of His Eminence Sistani (may his shadow last) in defending Iraq and its sanctities and sanctities from Criminals, which made its role a necessary need in Iraq to confront aggression and any deviation, dispersal or threat that affects and objects to society and the state.

Key words: rational reaction, discourse, directives, social security, popular mobilization.

المقدمة

قال رسول الله (محمد) صلى الله عليه واله:(اني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي اهل بيتي، ما ان تمسكم بهما لن تضلوا بعدي ابدا)(حديث الثقلين ،ar.wikishia.net).الحمد لله على فضائل نعمه علينا ان انعم علينا بالإسلام دينا وبمحبة اهل البيت والسير على هداهم، وخطاهم مذنبا اناروا لنا الطريق طريقا للحق من قبل ومن بعد، لقد كان وما زالت علماء الامة هبة الله لنا لنسير على هداهم ونتمثل لأمرهم في كل حياتنا حبا واحتراما لقوة منطقهم وقولهم الحق، قال تعالى(مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا)(سورة الاحزاب، الآية/٢٣).

لذا لعبت المرجعية الدينية الرشيدة في العراق دورا فاعلا وحيويا على مدى تاريخها الطويل في تعزيز الامن المجتمعي والاجتماعي في المجتمع العراقي، ونبذ كل مظاهر الغلو و التطرف بكل اشكاله، والدعوة الى الوحدة الوطنية، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية(العوادي، ٢٠١٩:ص٣٨١)، وازداد هذا الدور والمسؤولية من خلال توجيهاتها بصورة واضحة بعد العام ٢٠١٤ نتيجة التحديات الكبيرة التي مرت بها العراق عندما اجتاحت تنظيمات الداعش الارهابية والتكفيرية مناطق شاسعة من العراق. فضلا عن ذلك، وبالرغم من سياساتها الواضحة بعدم التدخل في الشأن، والامور السياسية الا في حالات الضرورة لكن الدور الكبير الذي لعبة في المحافظة على وحدة الوطنية وتماسك المجتمع من خلال فتوى سماحة السيد "السيستاني" (دام ظله) في الدفاع عن العراق ومقدساتها وحرماته من المجرمين، مما جعل دورها حاجة ضرورية في العراق لمواجهة العدوان واي الانحراف او تشتت او تهديد يمس ويعترض له المجتمع والدولة(نصير،٢٠١٨).

بالإضافة الى ذلك الدعوة الى نبذ التطرف والنعرات الطائفية والعنصرية بين مكوناتها الاجتماعية المختلفة، لذلك كان دورها في عمليات التحرير دورا بارزا ورئيسيا سواء على المستوى السياسي، والتعبوي العسكري(الحشد الشعبي)،او العقائدي ،او الدعم

الانساني، فضلا عن ذلك الدعوة للإصلاح العملية السياسية، او الاجتماعية، او الاقتصادية او الثقافية من خلال تعزيز ثقافة الحوار، والتعايش، وقبول لأخر، ونشر ثقافة التسامح، ونبذ العنف، والارهاب، والفساد بكل انواعه، واخيرا دعوتها مرارا وتكرارا من خلال توجيهاتها الحكيمة للقوى السياسية العراقية بالابتعاد عن الخطاب الطائفي، والخاطب المتشنج، والاحتقان السياسي، والعنف في معالجة الامور، وتبني عملية الاصلاح(محمد،٢٠٢٢).

وبناء على ما سبق، تعد المرجعية الدينية اللبنة الاساسية والقدوة الحسنة والمعلمة في كل شيء، وان الناظر في بياناتها وما تحمله من قيم ومبادئ تدلل على وحدة وتبذ التطرف يعرف ذلك، ويجد بان المرجعية الدينية كيف تدعو الناس الى الاعتدال والوسطية، لان الناس في حرصهم على التقرب الى الله قد يبالغون في العبادة ويتجاوزون الحدود الشرعية المسموحة بها، وقد يجابون الاعتدال، فنشاهد بان المرجعية الرشيدة دائما ما تحث الناس وتامرهم بالاعتدال والتوسط وعدم التطرف والتعصب، لان ذلك يؤدي بالإنسان الى الانعزال ويولد عاده الكراهية للمجتمع(العزاوي،٢٠٢١:ص١٥٩).

لذا ادت المرجعية الدينية دورا اصلاحيا كبيرا في توجيه الخطاب الديني المعتدل ومحاربة الخطاب المتطرف متمثلا في اعادة التشكيل الايديولوجي في برامج التثقيف الديني والسياسي، الذي يقوم اساسا على اتجاهات ومعتقدات دينية، فكان دورها الريادي والواجب اشرعي الملتقي على عاتقها هو اعادة تشكيل ثقافة المجتمع بعمليات واسعة ومن ثم اعادة تشكيل الصورة الدينية ومحاولة لتوجيه الفكر الانساني والعمل مع رغبة الفرد ومع ارادته او عقله(الخفاجي،٢٠٢١ : ص١٨). ولقد ارتينا ان نجعلها عنوانا لبحثنا، وان نأخذ بعض ما تطرق اليه المرجعية الدينية في خطاباتها وبياناتها، وما تركتها من الاثر الاصلاحي على التماسك المجتمعي ونبذ التطرف والعنف والتشجيع على التعايش والتسامح والاعتدال والوسطية، وعلية قسمنا البحث الى عدة محاور منها:

اولا: عناصر البحث.

 اشكالية البحث.

تعرضت الدولة في بدايات التغيير وتشكيل النظام السياسي الجديد الى تصدعات وخلل في هيكلتها وادارتها، وهنا ومنذ اللحظات الاولى لسقوط النظام السابق في ٩/نيسان/٢٠٠٣، ظهور دور المرجعية الدينية في ملء الفراغ في ادارة الدولة، بحيث ساهمت في الحفاظ على الاستقرار المجتمعي ومنع السلب والنهب والثأر وتدمير البنى التحتية، فكانت امام مهمة كبيرة استطاعت ببعدها الروحي تحقق نجاحات كبيرة فيها، وهكذا اتجهت الانظار داخليا وخارجيا الى المراجع الذي مثلت بياناتها وفتأوها تحديا فكريا وسياسيا للمشاريع الغربية ومؤيديها الذين كانوا يخططون لشكل ومضمون للدولة يختلف عما تبنته المرجعية الرشيدة والذي غير به التوازنات واجهض مشاريع الصورية التي اريد تطبيقها في العراق.

وفضلا عن ذلك فان فشل الدولة في تحقيق التماسك الوطني وعدم القدرة على ايجاد اهداف وقناعات مشتركة بين الفئات الاجتماعية التي تمثل المجتمع العراقي، ادى الى دخوله في صراع طائفي ادى الى مقتل وتهجير الالاف من المواطنين العراقيين احدث ذلك انقسامات عميقة داخل المجتمع والذي يحتاج بدورة الى معالجات شاملة الاصلاح هذا الانقسام بدأ من التنشئة الاجتماعية للجيل الجديد بعيد عن الانتماءات والولاءات الفرعية ودعم الطبقة الوسطى وايجاد حلول للبطالة التي يعانيها الشباب والقضاء على الفقر والامية كل هذه الازمات تحتاج الى معالجات سريعة ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال ادارة صحيحة للحكم فالسياسات المتبعة منذ ٢٠٠٣ لحد اليوم لم تحقق اي منجز بل تنامت حجم المشكلات من تنامي الفساد في المؤسسات الدولة جعل من المرجعية الدينية هي المؤسسة الوحيدة القادرة على مواجهة هذه التحديات من خلال تشخيص الخلل ووضع اليات محددة لحل تلك الازمات.

وعند مشاهدتنا للواقع المرير الذي يحدث في بلدنا والبلدان الاخرى، وما نشاهده من تدهور امني وتطرف وتعصب وغلو في المجتمعات الاسلامية قررنا ان نقف في هذا

البحث ونستلهم من الخطابات المرجعية الدينية المواعظ والعبر من كلام المرجعية في هدي الناس وتحديد ومعالجة تلك الاشياء التي ينبذها الاسلام، كيف لا وان المرجعية لها من التأثير على المجتمع ما ليس لغيرها من التأثير المعلم، وكان انطلاقة اشكالية البحث هو تعليم الناس ومن يغالون في الدين من المتعصبين والمتطرفين كيفية حث المرجعية الرشيدة على الامن والاعتدال ومعاشرة الناس بالحسنى، وان الجميع بشر لا يختلف احد من احد الا بالتقوى ومن هنا تناولنا اشكالية البحث في الموضوع.

تساؤلات البحث.

طرح الباحث مجموعة اسئلة من خلال اثارتنا لها في متون الفروع، والمطالب، والمباحث دراستنا الذي شمل فيها موضوع دراستنا، وتناولنا فيها بعض القضايا، والجوانب الفكرية والعقلانية في خطابات المرجعية الدينية لغرض الاجابة عليها منها:

ما اهمية وحكمة خطابات المرجعية الدينية في الحفاظ على الوحدة الوطنية؟. ماهي اليات وطرق المرجعية الدينية في تأكيدها على ترسيخ وتعزيز السلم المجتمعي؟. ما هي القيم الانسانية النبيلة في بناء السلام في توجهات المرجعية الدينية في الحفاظ على الامن في العراق؟. ماهي السبل الكفية في الخطابات المرجعية الرشيدة في نبذ العنف والارهاب بكل انواعه على الساحة السياسية العراقية؟. هل استطاعت المرجعية الدينية ان تساهم بشكل كبير في عملية الاندماج والاصلاح والوحدة الوطنية في العراق على المستوى السياسي، او الاجتماعي او القيمي؟. هل نجحت المرجعية في مواجهة التحديات المجتمعية والتي تمس السلم الاهلي والمجتمعي في العراق؟. هل اثرت المرجعية الدينية على القوى السياسية من اجل ان تدعم عملية الوحدة الوطنية؟. ما موقف المرجعية الدينية تجاه الاحداث والقضايا السياسية التي حصلت في العرق قبل وبعد ٢٠٠٣؟. وهل لعبت اسهامات الفكرية السياسية للمرجعية الدينية في الحياة السياسية العراقية دور ايجابي وواضح في حفظ الدولة ومكتسباتها وتماسكها وامنها؟.

اهدف البحث.

يسعى هذا البحث الى تحقيق عدة اهداف رئيسة منها:

١-التعرف عن مدى قدرة خطابات المرجعة المباركة في تعزيز الامن المجتمعي.

٢- معرفة اهمية الخطابات المرجعية الرشيدة في تحقيق الوحدة الوطنية.

٣- تأكيد دور المرجعية الدينية في عملية الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وترشيد العملية السياسية في العراق بعد احداث٢٠١٤.

٤- ابراز مؤشرات خطاب المرجعية الدينية وترسيخها لمبدأ الاعتدال والوسطية ونبذ التطرف والطائفية في المجتمع عبر رصد مختلف اشكال الانحراف ومعالجتها خصوصا الارهاب.

٥- تشخيص القيم الانسانية والاخلاقية والتربوية في وصيا المرجعية الدينية في بناء القاعدة الوطنية للإنسان العراقي، وتوضيح الارتباط الروحي للمسلمين بالمرجعية من خلال استجابتهم الشاملة للفتوي سماحة السيد (علي السيستاني "دام ظله").

٦- تسليط الضوء على مواقف المرجعية الدينية من الاحداث السياسية وحفظ النظام العام في العراق بعد احداث ٢٠٠٣.

اهمية البحث.

تتجلى اهمية هذا البحث من أهمية الخطابات التي تصدر عن المرجعية الرشيدة، والتي تكمن في تصديها لنزع فتيل الازمات وتحقيق اكبر مساحة من الحوار بين الاطراف السياسية في العراق، وتعاملها بموضوعية، وأنصفت على نبذ العنف واللجوء الى التعقل، ورفض كل انواع الفساد، بالإضافة الى دعم الحقوق المشروعة للمضطهدين، والمساهمة في توجيه العملية السياسية وتصويبها نحو بر الامان. فضلا عن ذلك فان لقاء المرجع الأعلى السيد" علي السيستاني " مع المنظمات الدولية والشخصيات السياسية العالمية ممثلة بالأمم المتحدة دليل على اهمية المرجعية في تحقيق العدالة وتخفيف الازمات وارسال رسائل اطمئنان للشعب على دعمها لمطالب الانسانية، وحفظ الامن وتحقيق

السلام والحقوق الافراد المتضررين وحلها مع الحكومة بالطرق السلمية ودعم القضايا العالمية من اجل ترسيخ وتعزيز الامن والسلم الدوليين.

فضلا عن ذلك فإن للمرجعية الدينية اهمية كبيرة في العراق من خلال الدور الفاعل والذراع الطولي في عملية بناء المؤسسات، والقيام بالتغيير والاصلاح، اذ لا يوجد اي دور ملموس للسياسيين ورجال الدولة العراقية في حركة الإصلاح والتغيير الاخيرة، فمن خلال أدواتها البسيطة المعتمدة على ثقة الجمهور بها، وبنزاهتها وبحالتها الأبوية، ومن حَسُنَ وصفُهُ وفعله من السياسيين، لا يمكن إعطاءه دور أكبر من دور المنفذ لتوصياتها؛ بالإضافة الى ذلك، احدثت المرجعية الدينية ثورة للمطالب والاصلاح، وان دورها سوف يكون له وقع خاص في احداث العراق اللاحقة، فقد استجاب لمطلبها كل السياسيين العراقيين، سنة وشيعة وكرد.

بالإضافة الى ذلك، تأتي اهمية الموضوع من كونها تقدم رؤية موضوعية وحيادي لمحاولة دور المرجعية الدينية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في حفظ وترشيد العملية السياسية واسهامها في وضع ملامح العملية السياسية، والمنظومة الفكرية، وفق المنهجية معاصرة، وتحديد اليات تعاملها مع مجمل الاحداث والمتغيرات التي وافقت العملية السياسية حيث، لعبت المرجعية دورا محوريا من كونها احد اهم الركائز التي ساهمت في تنظيم تأسيس النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣، وكيفية التعامل مع الاحتلال واسهامات المرجعية في الانتخابات وكتابة الدستور والاصلاح الاجتماعي وصولا الى دور المرجعية الدينية في الوحدة الوطنية العراقية، لان عملية اعادة رسم ملامح الدولة بمؤسساتها ونظامها السياسي والقانوني ليس بالشيء الهين، لاسيما ان عوامل التغير صاحبتها تدخلات داخلية وخارجية وانفلات امني واجتماعي ولد صعوبة ايجاد نظام مستقر في حالة العراقية في الوقت الراهن.

 مفاهيم ومصطلحات البحث.

يمكن تحديد بعض المفاهيم يتعلق بموضوع بحثنا وعلى النحو الاتي:

١-الدور.

الدور:" هو السلوك المتوقع من شاغل او لاعب المركز الاجتماعي". والمركز الاجتماعي: "هو العلاقة او الاشارة التي تحدد طبيعة الدور الاجتماعي، مما يدل على ان هناك علاقة وثيقة بين الدورالاجتماعي والمركز الاجتماعي" (دينكن ،١٩٨٥: ص٢٥٢).

وجاء في الموسوعة علم الاجتماع بان الدور هو" المركز او المنصب الذي يحتل الفرد والذي يحدد واجباته وحقوقه الاجتماعية، والفرد الواحد يحتل عدة ادوار اجتماعية في ان واحد كان يكون ابا في اسرة معينة وعضوا في النادي اجتماعي او تجمع ديني وهكذا، وهذا الادوار التي يشغلها الفرد تقع في المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي"(الحسن،١٩٩٩:ص٨٤). ويعتمد دور الفرد في الجماعة على ادور الاخرين فيها، بحيث نجده يتغير تبعا لحدوث اي تغير فيها(مدكور،١٩٧٥:ص٢٦٧).

ويعرف(تالكوت بارسونز)الدور الاجتماعي:" بانه الجزء المنظم لتوجيه الفاعل الذي يحدد مشاركته في عملية التفاعل، وتنظمه مجموعة من المعايير والقيم والاتجاهات التي يفرضها المجتمع، اي ان سلوك الفرد يتأثر بالدور الذي يؤديه في النسق الاجتماعي"(عبد معروف، ٢٠٠١: ص٢٢). في يعرفه الاخرين: بانه:" المجموع الكلي للأنماط الثقافة المتصلة بطور معين وهذا الطور يتكون من الاتجاهات والقيم والسلوك الذي يعنيه المجتمع لأي فرد من افراد الذين يحتلون مركزا معينا، وعلى هذا الاساس فان الدور يمثل سلوك الفاعلين الذين يحتلون مراكز اجتماعية معينة"(حجازي،٢٠٠٥ :ص١٩٨).

وان الدور:" هو تمتع الشخص بحقوق وتحمله مسؤوليات تحتم عليه اداء واجبات محدده بحكم اشغاله منزلة معينة، لذا فالمنزلة مجموعة حقوق وواجبات، والتمتع بالحقوق واداء الواجبات هو(الدور) كما ان الدور يمثل الجانب الحركي للمنزلة، اي مجموعة الاعمال التي يتوقع المجتمع من الشخص ان يقوم بها تجاه اشخاص اخرين في الاحوال الاعتيادية

وفي حالات محددة، لان يحتل بالنسبة لهم منازل اجتماعية معينة وللشخص اكثر من دور في وقت عينه فقد يكون زوجا او ابا بالإضافة الى دوره في عمله وعضويته في جمعية"(سليم،١٩٨١:ص٨٢٩). وعرفت الادوار بانها جزء من التنظيم الاجتماعي وعنصر من عناصره، واذا وجدت الادوار وجد مقدار من التنظيم الاجتماعي(محمد،٢٠٠٩:ص١٧).

اما تعريفنا الاجرائي للدور: فيشير الى كل الفعاليات والنشاطات التي تنجزها المرجعية الدينية من خلال القنوات الاجتماعية والثقافية والصحية والخدمية بشقيها المادي والمعنوي من اجل بناء مجتمع تام متطور، بما يؤديه من ادوار اجتماعية وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات تؤهلهم للقيام بهذه المهمة.

٢- الخطاب.

الخطاب لغة. حدد اللغويون من اصحاب المعاجم القديمة والحديثة مفهوم الخطاب بمدلولات متقاربة، فابن منظور يرى ان الخطاب يعني توجيه الكلام لمن يفهمه ، حيث جاء في لسان العرب لابن منظور في: ((مادة ،خطب)) الخطاب احد مصدري فعل خاطب يخاطب خطابا مخاطبة اي: (توجيه الكلام لمن يفهم). والخطاب والمخاطبة: (مراجعة الكلام) ، وقد خاطب بالكلام ، مخاطبة وخطابا وهما يتخاطبان))(ابن المنظور،٢٠٠١:ص١٣٦-١٣٧).

فضلا عن ذلك، الخطاب لغة:" من حكمه، وخطب، ويقال: خاطب، خطابا، فهو مصدر من فاعل فعلا بخلاف الخطبة فالأصل خطب خطبة وهي المصدر والمرة من خطب وزنه فعل فعلة يفال: خطب لأناس، وحطب فيهم، وعليهم خطابة وخطبة: اي: القى عليهم خطبة وهي ما يلقيه الخطيب على الجمهور، ويكون الارسال فيها من طرف المرسل(الخطيب) فقط، ويقال: خاطبة خطابا ومخاطبة، اي: كلمة وحادثة ووجه اليه او خاطبه في الامر حدثه بشلنه: فالخطاب كلام موجه فيه مشاركة بين طرفي الخطاب، ودليل ذلك قوله تعالى:(رب السماوات والارض وما بينهما الرحمن لا يملكون منه خطابا)(سورة النبأ،الاية:٣٧). ومن ذلك قوله تعالى على لسان حد الاخوين

المتخاصمين لداوود: (هذا اخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال أكفلنيها وعزني في الخطاب)(سورة ص،الاية:٢٣).

وقال الراغب: الخطاب والمخاطبة والتخاطب: المراجعة في الكلام والذي يقتضي المراجعة حوارا ومشاركة ولا خطاب الا باعتبار تضمين معنى المكالمة والكلام الذي يقصد به الافهام(الاصفهاني،٤٢٥ه: ص١٥٠ و٣٣٣) و(ابو صبيع،٢٠٠٢: ص١٢).

الخطاب اصطلاحا: ان مصطلح الخطاب في الآونة الاخيرة اصبح مصطلحا شائعا ،الا انه تشعب ، وصارت له دروب عديدة ومفاهيم مختلفة ، حتى بات العثور عليه وتحديده امرا صعبا. وجاء في اصطلاحات متعددة منها الكلام والقول واللفظ واشار اليه كثير من الباحثين والدارسين لأنه محل الدرس اللغوي والتحليل الخطاب .وورد لفظ الخطاب في القران الكريم قوله تعالى: "واتيناه الحكمة وفصل الخطاب"(سورة ص، الآية ٢٠/).

كما اهتمت الدراسات الحديثة بالخطاب اهتماماً كبيراً وادلى كلٌ بدلوه مما ادى الى تعدد الاتجاهات وتنوع الآراء وهو ما جعل نوعاً من الارتباك على مستوى التحديد المفهومي لكلمة الخطاب وزاد في اختلاف الحقول المعرفية للدارسين. وعموماً يمكن القول ان الخطاب يطلق على احد المفهومين: الاول: انه ذلك الملفوظ الموجه الى الغير لإفهامه قصداً معينا ً الثاني: ورد بأنه احد ثلاثة ، اما بوصفه اكبر من الجملة او بوصفه استعمالاً او بوصفه ملفوظا(الشهري، ٢٠٠٤:ص٣٦-٣٧)ً وهو ما يتفق على ما ورد قديماً عند العرب، اذ يقول الآمدي: (انه – الخطاب – اللفظ المتواضع عليه المقصود به افهام من هو متهيء لفهمه)(الأمدي، د.ت :ص١٣٦).

ويصيغ "ميشال فوكر" مفهوم الخطاب بصبغة فلسفية فيرى انه: (عملية عقلية منظمة تنظيماً منطقياً او عملية مركبة من سلسلة عمليات عقلية جزئية او تعبير عن الفكر بواسطة سلسلة من الالفاظ والقضايا التي يرتبط بعضها ببعض)(صالح،٢٠١٢:ص١٦).

وبذلك فان المفهوم الاصطلاحي للخطاب يعني "الميدان العام لمجموع المتطرقات او مجموعة متميزة من المنطوقات او هو ممارسة لها قواعدها تدل دلالة وصف على عدد

معين من المنطوقات وتشير اليها(فوكر،١٩٨٥:ص٥١-٥٢). كما انه عبارة عن "مجموعة من المنطوقات او الملفوظات التي تكون بدورها مجموعة من التشكيلات الخطابية المحكومة بقواعد التكوين والتحويل(بغوره،٢٠٠٠:ص٩٤).

يشير مصطلح الخطاب بشكل عام الى: "نظام فكري يحتوي على منظومة من المفاهيم والمقولات النظرية التي تتناول جانبا معينا من الواقع الاجتماعي بهدف تملكه معرفيا ومن ثم السيطرة الفكرية المحددة التي تنظم المفاهيم والمقولات بشكل استدلاليي بحكم الضرورة المنطقية التي تصاحب عملية انتاج المفاهيم(الحوات،٢٠٠٥:ص٣٠-٣١). فضلا عن ذلك يعرفه البعض بانه:" كلام او رسالة سواء كانت نصا مكتوبا او كلاما منطوقا وهو رسالة تنطوي على هدف ودلالة فعلا بعد الخطاب قولا او كلاما مرسلا، وانما كلام له نظامه الخاص بمعنى انه غير منفصل عن السياق التاريخي الذب ظهر فيه"(ابو المجد، ٢٠٠٣). كذلك يشير مفهوم الخطاب الديني" الى ذلك البناء من الافكار والمعتقدات التي تتسم بأهميتها الاجتماعية والفكرية التي تتبع من ارتباطها غالبا بدين ما او مذهب ما، ومن ثم تأثيرها في تكوين تصور متلقي الخطاب من المؤمنين بهذا الديم او المذهب عن العالم الذي يعيشون فيه ومن ثم تحديد كيفية تصرفهم ازاءه(زايد،٢٠٠٧:ص١٦٣).

اما تعريفنا الاجرائي للخطاب في مجال هذا البحث: هو مجموع المعاني التي يستطيع متلقي الخطاب في ضوء ما يسمح به الخطاب ان يفهمها او يعقلها او يستنبطها او يستنتجها او يستخلصها من الخطاب. يمثل الاقوال والنصوص المكتوبة التي تصدر عن المؤسسات الدينية او عن رجال الدين والتي تصدر عن موقف فكري ذي صيغة دينية او عقائدية والذي يعبر عن وجهة نظر محدودة ازاء قضية دينية او دنيوية.

٣- المرجعية الدينية.

المرجعية في مفهومها اللغوي معناها: الرجوع والعودة، وهي مشتقة من الفعل(رجع)(بحر العلوم،٢٠٠٩). وكذلك(المرجع)، ومنه قوله تعال:(الى ربكم مرجعكم)(مجموعة من العلماء، ١٤٢٥ه). و(المراجعة)يعني المعاودة الى خلف(الزبيدي، د.ت). فضلا عن ذلك لغويا: سلطة ، جهة أو شخص تَرْجع إليه طائفة دينيَّة

معيَّنة فيما يخصُّها أو يشكل عليها من أمرها(المعجم الوسيط،٢٠٠٤). جاء مفهوم المرجعية من الاصول التاريخية والجذور العقائدية للمراجع والفقهاء أو الفقيه الذي يمكن القول انه من زاول النظر في الأدلة واستفرغ وسعه في الاجتهاد فيها، متى حصلت له ملكة وقوة يقدر بها على استنباط الحكم الشرعي من تلك الأدلة(الرهيمي،١٩٨٢). او ان الفقيه هو من امتلك الكفاءة والقدرة على استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية فبات قادراً على تحديدها ووصفها للعوام وهو العالم بالفقه الإسلامي عن اجتهاد لا عن تقليد(الشامي ،١٩٩٩).

ويفهم الباحث مما تقدم ان المرجعية تعني الرجوع إلى المرجع في كل عمل وعدم الانحراف عنه، ويمكن تفصيل آلية المرجعية في خطوات كالتالي:

أ- هي أن يرجع المقلد إلى المرجع.

ب- يلاحظ مدى انحرافه عن المرجع.

ج- يستفيد بهذه الملاحظة ويبني عليها عمل تصحيحي يؤدي لتقليل انحرافه عن المرجع.

د- أن يكون العمل التصحيحي مناسباً وفي وقته فلا يكون أقل مما ينبغي ولا مبالغ فيه ولا يكون في وقت غير مناسب.

و- يعود مرة أخرى إلى المرجع ليختبر صحة الخطوات السابقة وهكذا لكل عمل.

ويستمد المرجع سلطته من فكرة التقليد والتي أقرت التقليد واجباً شرعياً على كل إمامي يلزم به في دينه ودنياه، وكصورة من صور الأصول الشرعية(الموسوي،١٩٨١:ص ١٨).فكل مكلف لم يبلغ درجة الاجتهاد ملزماً بأن يكون في عباداته ومعاملاته وسائر أفعاله وتروكه مقلداً أو محتاطاً(الحيدري،١٩٩٩: ٨٨).

المرجعية الدينية اصطلاحا: المرجعية بمفهومها الواسع، قد تعني قيام المجتهد الجامع للشرائط مقام الامام(ع) في مهماته الاساسية الثلاث الولاية، والفتيا، والقضاء(الحسني،١٩٨٩). وعرفها البعض بانها:" الجهة ممثلة في الغالب في فرد او في مؤسسة، التي يرجع اليها كل مهتم بالشأن الديني، طلبا للتوجه او استفتاء لمل يعرض له من مسائل وقضايا يحتاج فيها الى معرفة الراي الشرعي بخصوصها، والاصل ان هذه

المرجعية تنبع من اختيار الفرد الذي يريد الاستناد اليها، وليست للمرجعية الدينية الاسلامية سلطة قانونية على من يعود اليها، وانما هي سلطة معنوية روحيو(الطباطبائي،١٤١٥ه).

٤- الامن المجتمعي.

الامن لغة: ضد الخوف وهو باب من امن، والامن بكسر الميم :أي المستجير ليامن على نفسه، ومنه الامن أي غير الخائف. ام الامن هو التنمية، وبدون التنمية لا يكون هناك امن، وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها لمستقبل وتماسكها الوظيفي من أي تحد او صعوبة" اما الامن المجتمعي" كلفظ مركب، فهو مفهوم يعبر عن ان يعيش الفرد حياة اجتماعية امنة مطمئنا على نفسه وعلى رزقه وعلى نكانه الذي يعيش فيه"(مشاقبة،٢٠٢٠).

الأمن في اللغة ايضا هو نقيض الخوف. والفعل الثلاثي أمِن أي حقق الأمان. قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته(ابن منظور، د.ت:ص١٤٠). وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"(سورة قريش، الآيتان ٣-٤). فضلا عم ذلك تتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف(عبد الحفيظ،٢٠٢٠).

أمن يأمن أمانة، فهو أمين، أمن الرجل: حافظ على عهده وصان ما أؤتمن عليه... أمن الرجل أطمئن ولم يخف, أمن البد اطمأن بأهله وقوله تعالى:﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَداً آمِناً ﴾(سورة البقرة، الآية/١٢٦). أما المجتمعي فيقصد به, جمع المتفرق جمعاً: ضم بعضه إلى بعض, وأجمع القوم: اتفقوا. وقال رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم): "من أصبح وأمسى وعنده ثلاث فقد تمت عليه النعمة في الدنيا، من أصبح وأمسى معافاً في بدنه، آمنا في سربه عنده قوت يومه، فإن كانت عنده الرابعة فقد تمت عليه النعمة في الدنيا والآخرة، وهو الإيمان"١(الأمدي، د.ت). وعلى غرار ذلك قال

أمير المؤمنين (ع): إن من النعم سعة المال وأفضل من سعة المال صحة البدن، وأفضل من صحة البدن تقوى القلب"(ابن ابي الحديد، د.ت)

الأمن المجتمعي اصطلاحاً: يعرفه "باري بوزان" واحد من كبار المنظرين للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة :(العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية). أو هو" خلق توازن فعلي بين الخصوصية الثقافية، الدينية، اللغوية، العرقية، وضرورة بناء منطق الأندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل".

أما الدكتور نبيل سكندر فيعرفه:" كل الاجراءات والخطط السياسية والاقتصادية والثقافية...الخ, الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة, وتوفر له سبيل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه, واقصى قدرة من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية"(المعموري،٢٠٢٠).

ويعرف الامن الاجتماعي ايضا "هو محصلة جميع الاجراءات اللزمة لحماية المجتمع ضد كل ما يحد من تقدمه لتحقيق اهدافه بما يتوافر لديه من امكانات وقدرات متاحة".

والامن الاجتماعي ايضا "هو مجموع الاجراءات والخطط التي تتخذها الدولة لتامين المجتمع، من خلال استغلال كامل الطاقات المختلفة لتحقيق الحياة الكريمة لكافة مواطنيها"

وقد عرف مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان مفهوم الامن الانساني كمفهوم مرادف لمفهوم الامن المجتمعي بانه:" حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الاوضاع والاخطار الطارئة الحرجة والعامة وبناء قواهم وطموحاتهم ، وخلق النظم السياسية والمجتمعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمكن الناس من العيش بكرامة". كما يدور تعريف الامن المجتمعي:" حول توفير حالة الامن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع بحيث يستطيع الافراد التفرغ لإعمال الاعتيادية التي يقومون بها دون مؤثرات، ذلك انه في حالة غياب الامن فان المجتمع سيكون في حالة من التردي

والتوقف، اذ ان الانتاج والابداع لا يزدهران الا في حالة السلام والاستقرار، ومن هنا فان الامل هو التنمية"(مشاقبة،٢٠٢٠).

اما تعريفنا الاجرائي للأمن المجتمعي: هو حاجة اساسية للمجتمع الانساني من خلالها استقرار وتقدم الوطن وازدهاره، لأنه الضامن لسلامة الافراد والجماعات من مختلف الاخطار الداخلية والخارجية، الامر الذي يؤدي الى بناء المجتمعات الحديثة التي ينعكس مدى الامن المجتمعي فيها على منجزات مواطنيها، ويشكل حفزا للعمل والابداع والاستقرار والحفاظ عل الهوية الوطنية.

ثانيا: لمحة تاريخية عن دور المرجعية الدينية في ترسيخ الامن المجتمعي.

تعدّ المرجعية الدينية الامتداد الحقيقي اللازم للإمامة، التي تشكّل بدورها الامتداد الطبيعي للنبوّة في أبعادها المختلفة، وخاصّة في بُعديها العقائدي والسياسي، وقد رسم هذا الامتداد للمرجعية الطريقة التي تنتهجها وتسلكها للتعامل مع جميع الظروف والأوضاع، بما فيها الأوضاع والظروف السياسية، وحسب الشروط والخطوط التي وضعها أهل بيت عليهم السلام، فقد مرَّ أهلُ البيت عليهم السلام بمراحل وأدوار ذات ظروف وعوامل مختلفة، جعلتهم يتصرّفون مع تلك الظروف بما يتلاءم مع شروط كلّ مرحلة ودور، وبما أنّ المرجعية الدينية هي الامتداد الطبيعي للإمامة؛ فإنّ عملها يجب أن يكون في ظلّ ما قام به أئمّة أهل البيت عليهم السلام من أدوار ومواقف مختلفة. لقد تقلّدت المرجعية الدينية وظائف وواجبات عديدة جعلتها تحمل أمانة الرسالة المحمدية، ومارست الأدوار والمواقف والمراحل ضدّ حركة الانحراف والتدهور مثلما مارسها أئمّة أهل البيت عليهم السلام(الخفاجي،٢٠٢٢).

وعلية فقد كانت المرجعية منذ الازل صمام أمان للعراقيين جميعاً ، في مواجهة كل التحديات التي كانت تواجه العراق على مدى قرون خلت، وعندما نتحدث عن المرجعية والحوزة العلمية في العراق , فإننا نتحدث عن صرح تاريخي ومرجعية كانت حاضرة في مختلف ميادين العراق, عبر الحقب التاريخية التي مرت على هذا البلد , ولا تكاد تخلو مرحلة تاريخية مر بها العراق من دون ان تسجل فيه المرجعية نقطة ارتكاز

تلتقي عندها التقاطعات المتشابكة التي تمثل المشهد العراقي, لتجد نفسها امام حاضنة رشيدة تصوب خيار الحرية للشعب العراقي. لم يكن دور المرجعية في مختلف المواقف التي اضطلعت بها في تاريخ الدولة العراقية طارئا او مرحليا وإنما هو دور متجذر في وجود الدولة العراقية , لأنها كانت صرحا حضاريا ورسائليا ضمن الوعي الحضاري للإنسان العراقي, ضد عبثية الامتدادات و لأفكار المستوردة لقوات غازية حاولت استلاب الساحة العراقية والمجتمع العراقي لصالحها، فكانت المرجعية المرتكز الذي يشير ويصوب هدفية الانسان في الحياة في خضم النزاعات التي وطأت ارض السواد, فكانت المرجعية دوما رمزا حاضرا في تكوين الشخصية العراقية الرسالية(مبارك والكشفي،٢٠٢٢).

لقد كانت فتاوى المرجعية الرشيدة وعلمائها الدور الاكبر في التأثير على حركة الاحداث وصناعة الموقف التاريخي البارز في حياة الامة الاسلامية خلال تاريخها الحديث في الظرف الخالد التي تعيشه الامة الاسلامية ورغم صعوبة الاجواء التي احاطت بالمرجعية لكنها لم تلق كامل التأثر على حركة الاحداث السياسية والاجتماعية فلقد كانت للمرجعية وفتاويها الحضور الفاعل على حركة الاحداث، ولقد دخل على الساحة الراهنة، وأخيراً المحاولات الارهابية والداعشية التي تحاول تحجيم والغاء تأثير المرجعية على الساحة وما يلي ومضات من فتاوى الجهاد للمرجعية الرشيدة(الحسيني، د, ت).

بالإضافة الى ذلك، فقد كانت أولى فتاوي الجهاد في العراق وايران التي اصدرتها المرجعية فيما تخص حركة المشروطية في ايران واحداثها عام ١٩٠٦ م وكذلك الحركة الدستورية العثمانية عام ١٩٠٨م بصماتها على الحس السياسي وتشكلت بدايات الوعي السياسي وبداية الارهاصات الحزبية في المدن العراقية فأسست عدة احزاب سياسية في النجف والبصرة واستنطبول وطهران حيث برزت رجال دين مجاهدين كثر يطول الحديث عنهم، ثم جاءت ثاني فتاوى الجهاد الذي اصدرته المرجعية في العراق وايران هو عندما تم احتلال ايران من القياصرة الروس عام ١٢ تموز /١٩٠٩م حيث حارب هذا

الاحتلال الوعي الاسلامي لدى المرجعية في ايران والعراق عام ١٩١١، فقد وقف علماء العراق موقفاً شديداً ضد الاحتلال الروسي لإيران واصدروا فتاوى الجهاد ضده لكن وصلت الى العراق اخبار انسحاب القوات الروسية من ايران فتوقف نشاط الحركة الجهادية في العراق(الكشفي وشويج،٢٠٢١)٠

فضلا عن ذلك، تعرضت الساحة العراقية في الخمسين سنة الماضية الى العديد من التقلبات في البنية الاجتماعية والسياسية مما ادى الى احداث نقلات ثقافية التي على اساسها ادت الى احداث تغيير في العديد من المفاهيم تاركة اثر على المجتمع العراقي ولعل من ابرز تلك النقلات بالمجتمع العراقي، قيام ثورة العشرين , شهد العراق نقلة نوعية تمثل في استنهاض العامل الثوري لدى ابناء الشعب العراقي على يد مجموعة من العلماء اللذين حملوا راية الدفاع عن العراق ضد الاحتلال الانكليزي, وتصدو لكل محاولات ربط العراق بتحالفات مع الاحتلال, وعلى الرغم من تعرض العديد من العلماء الى النفي عن ارضهم الى دول الجوار الا ان الثورة نجحت بإخراج الانكليز من ارض العراق (الحسني،١٤٢٦ه) و(الاسدي،٢٠٠١). ليشهد بعدها العراق تحت ظل المرجعية نقلات ساهمت باعتبارها ممثلا عن الشعب باتخاذ مواقف تجاه كل القضايا العربية والاسلامية في فترة اربعينيات و خمسينيات القرن الماضي كمساندة المرجعية للشعب الفلسطيني، ورفض مقررات وعد بلفور، واتفاقية سايكس بيكو، ورفض انتهاكات عصابات الهاكانا والاركون والمجازر التي كانوا يقومون بها بحق الشعب الفلسطيني, كانوا يصدرون بيانات التأييد لكل الشعوب الحرة التي تناضل ضد الاحتلال بدأ من الفلسطيني الى الافغاني والباكستاني وحتى خاطبوا" فلاديمير لينين" حول حقوق الشعب الاذاري المسلم(الربيعي،٢٠٠٤).

أما فتوى الجهاد ضد الاحتلال البريطاني ، والذي ما ان دخلت القوات البريطانية الاراضي العراقية عام ١٩١١. حتى ارتفعت الدعوات الجهاد ودوت في كل ارجاء العراق ،حيث اصدرت المرجعية عدة فتاوى للدفاع عن العراق والاسلام ضد العدو، وبالجهاد ضد المحتل البريطاني ، بعد ان ادرك العراقيون انهم امام حقيقة استعمارية بغيضة تنوي

استعباد الشعب العراقي وامتصاص ثرواتهم وسحق كرامتهم، فقد اصدرت المرجعيات الدينية في العراق فتاوى التصدي للمآرب البريطانية في ١٩٢٠/٤/٢١، وعقد اجتماع كبير في بغداد بمناسبة ولادة الامام الحسين عليه السلام في جامع الحيدر خانه ضم قيادات التحرك السياسي في عموم العراق للتنسيق فيما بينهم لتصعيد نشاط الجهاد ضد سلطات الاحتلال وقد انتخب المجتمعون وفداً لتقديم المطالب الامة ، واللقاء بالوكيل الحاكم الملكي العام في بغداد، لم تلق مطالب رجال الدين والمرجعية آذان صاغية لدى البريطانيين، مما اضطر رجل المرجعية اصدار فتوى الكفاح المسلح لإخراج المحتل من العراق ، ولقد بدا للمرجعية وعلماء الدين ان البريطانيين لا يريدون الاستجابة لمطالب الشعب وهذه الحالة ولدت الى اندلاع الثورة العراقية في ٣٠ حزيران عام١٩٢٠(الاسدي ،٢٠١٢) و(العقابي ،٢٠١٣).

وفضلا عن ذلك، كانت اخر فتاوى المرجعية هي فتوى الجهاد الكفائي ضد الخطر الجديد الذي يهدد بيضة الاسلام الا وهو حركة داعش الوهابية التي سيطرة وبواسطة الاستكبار العالمي بالسيطرة على اجزاء من العراق وسوريا ، لقد كانت لفتوى المرجعية الاثر الكبير في وقف تقدم داعش للوصول الى بغداد والمراقد الدينية في كربلاء والنجف وضد المرجعية اضافة الى فتاوى الدعم المادي والمعنوي لسرايا الحشد الشعبي والقوات المسلحة(علي،٢٠٢٠:ص١٥٧-١٥٨).

وعليه نجد بان للمرجعية الدينية لها وقفة تاريخية في كل تلك المراحل حافظت بها على كل مكونات الشعب العراقي من الانزلاق نحو نزوات الانظمة المدفوعة بأجندات خارجية من خلال اصدار فتأوي بتحريم الدم العراقي، وبعد عام ٢٠٠٣ عمدت المرجعية الدينية العليا عبر بياناتها وخطبها الى إتباع منهج حماية المصالح العامة للعراقيين وضمان حقوقهم، وحماية الأقليات والدفاع عنهم وتقديم المساعدات والدعم اللازم لهم أيام المحن والشدائد، وعدم التدخل في الشأن السياسي، ودعم وتقوية مؤسسات الدولة وعدم التدخل في شؤونها، وساهم الدور الكبير الذي لعبته المرجعية الدينية في الحفاظ على الوحدة الوطنية ونبذ العنف والطائفية، وبرز دورها في الدعوة الى الاصلاح

السياسي والاجتماعي وتعزيز قيم التسامح ونبذ التطرف وقبول الآخر، وكذلك على المستوى الثقافي والاقتصادي، ودعوة القوى السياسية العراقية لتبني عملية الإصلاح، وفقاً لمراقبين للشأن السياسي(حسين،٢٠١٤).

فقد استطاع البحث أن يثبت وبناء على ما سبق بإنَّ للمرجعية دوراً بارزاً في كل حركات التحرر عبر تاريخ العراق القديم والحديث للعراق والامة العربية ، وكان لموقفها المشرف مع حركات التحرر الوطني ومحاربة الإرهاب درساً كبيراً في مواجهة الانهيار النفسي والهزيمة العسكرية وخطوة مهمة لتحرير الأرض واسترجاع السيادة، واستعادة الأمة لإرادتها وقدرتها على مواجهة التحديات والتداعيات، وأكد ان البرنامج العملي الحقيقي الذي انتهجته المرجعية الدينية العليا هي هموم الوطن والمواطن بصورة عامة، لذلك حصل تناغم وانسجام كبير بين مواقف المواطنين بصورة عامة والمرجعية الدينية، على رغم من حجم الدمار الذي طال العراق, حافظت المرجعية على السلم الاهلي في العراق من خلال توعية الناس بحقيقة العيش بحرية ضمن عدالة اجتماعية يتمتع بها معظم الناس ومحاولة رفع مستوى الوعي نحو لفت الانتباه لمواطن الخلل داخل المجتمع.

ثالثا: اهمية خطابات المرجعية الدينية في حفظ الامن المجتمعي.

لقد كان ومازالت المرجعية الرشيدة في العراق تمثل الامتداد الإيماني والرسالي للعترة الطاهرة والسيرة المعطاء لرسائل الامة ونبيها صلى الله عليه واله، والتي اصبحت صمام الامان في العراق لجميع اصطيافه ومكوناته تدافع عن الجميع دون استثناء من اجل الحقوق والمكتسبات ولم يفرق او تقدم احدا على احد لدين او مذهب او قومية او عرقية من تقديم النصح والمشورة للجميع من اجل انصاف الحق والعمل بالمعروف والنهي عن المنكر وكانت تنادي دائما في ان يكون السلم والمحبة الاساس بين جميع ابناء الشعب العراقي(شويخ،٢٠٢١ :ص٣٢٠).

بالإضافة الى ذلك، كان للمرجعية الدينية في العراق دورا كبيرا في حفظ النظام والامن بعد عام ٢٠٠٣، حيث فرض التغيير الذي حدث فيه مسؤوليات كبيرة على المرجعية

الدينية ولعل اهمها مرقبة العملية السياسية والحث على التعايش السلمي بين العراقيين جميعا ونبذ الطائفية، فضلا عن ذلك، فان للمرجعية دور كبير في حماية وحدة العراق وحفظ التنوع الديني فيه، من خلال الفتوى "الجهاد الكفائي" التي حمت العراق، ووحدت اراضيه من الغزو الارهابي، فضلا عن تصديها للفساد ودعمها لحقوق الشعب العراقي المشروعة في حكومة عادلة ومنصفة. وكذلك كان لها دور في نبذ الطائفية في الاحداث التي اعقبت تفجير المرقدين العسكرين وتحريمها للدم العراقي ورعايتها الابوية لكافة شرائح الشعب العراقي(الغالبي،٢٠٢١:ص٢٥٠-٢٦٦) و(صايغ،٢٠٢٠: ص٣٥). فضلا عن ذلك، فان المرجعية الدينية لها اهمية قصوى ودور مصيري في حياة العراقيين، اذ تلعب المرجعية الدينية دورا مهما في نواحي الحياة المختلفة ومنها الحياة السياسية ، وهذا الدور اكتسبته من قوتها التي حصلت عليها من خلال اعتمادها على الشعب في مصادر تمويلها وتعينها، وكذلك نتيجة ومحصلة لتناغمها مع المطالب الشعبية ومحاربتها للدكتاتورية والاستبداد والتعسف والاحتلال، فضلا عن ذلك كذلك لها اثر فعال في اغناء الساحة الفكرية والعقائدية بالعديد من المساهمات التي انعكست بشكل فعال على تطور الفكر السياسي العراقي(ابراهيم، ٢٠٢١: ص١٩٨).

وقد كان لمرجعية السيد" علي السيستاني" دورا كبيرا حين تصدى سماحته لمحاولات قوي الاحتلال في فرض دستور على الشعب العراقي ومطالبته بضرورة كتابه الدستور بأيدي العراقيين ومن كل مكوناتهم ولا دخل للاجنبي بذلك. قد نجح السيد (على السيستاني دام عزه) بفضل سياسته الحكيمة سواء بالتوجيه او النصيحة او الارشاد، او الملاحظات القيمة التي تصب في مصلحة الامة والوطن التي افشلت مخططات المنحرفين الذين يعملون في الليل والنهار على اثارة النعرات الهدامة، والتكفير الظالم، والمروق عن الاخلاق الحميدة، كما وتتمتع المرجعية الدينية في العراق بالتايد الشعبي الواسع ومن مختلف شرائح ومكونات المجتمع، وعدت الملجاء الاول والاخير للعراقيين للوقوف بوجه السياسية الادارية غير الفعالة في العراق(الظالمي،٢٠٠٦: ص٧٨) و(الغالبي ،٢٠٢١: ص٢٦٢).

فضلا عن ذلك، فكان للمرجعية الدينية دور في توجيه الخطاب المعتدل وترسيخ الوحدة الوطنية في تنظيم المجتمع، فقد ادت المرجعية بأدائها في ذلك حلحلة الكثير من ازمات البلاد لاسيما بعد الاحتلال الامريكي للعراق سنة ٢٠٠٣، وكانت مواقفها واضحة في ترسيخ مفاهيم خطاب ديني معتدل استند على نبذ العنف والمحاصصة والمحافظة على وحدة الشعب العراقي فكانت مواقفها واضحا من الاحتلال وحرمة التعامل مع المحتل، وقد استطاعت المرجعية عبر هذه المدة الزمنية من تغيير المعادلة السياسية التي حيكت خيوطها لإيقاع بالشعب العراقي وتمزيق نسيجه الاجتماعي وتقسيمه، فقد استطاعت المرجعية الدينية برؤاها الواضحة قلب الطاولة على الذين رسموا مستقبل العراق ودستوره دون النظر الى مصلحو الشعب العراقي ومواقفه وارادة شعبه، اذ تحركت المرجعية من اجل العراق بكل اطيافه وطوائفه وقومياته واصبحت الناطق المعبر هن جميع اطياف الشعب العراقي، اذا اكدت على ان للعراقيين راي في نوع النظام السياسي الذي يريدونه من دون التأثير على قراره واختياره وانطلاقا من هذه الرؤية عملت المرجعية على توجيه الخطاب الديني باتجاه الوحدة الوطنية والابتعاد عن الطائفية والعنف وقد اتخذت المرجعية خطوات واضحة في هذا الاتجاه(القريشي،٢٠١٥: ص٧٢-٧٥)، منها:

اولا: التأكيد على اهمية الخطاب الديني المعتدل على المنابر او من خلال خطبة الجمعة من الصحن الحسيني الشريف والتي اصبحت منبرا هاما لتلقي توجيهات المرجعية الدينية على الوحدة الوطنية والابتعاد عن التطرف والعنف والتي حاولت الأثير على المسبج الاجتماعي للشعب العراقي ومن اجل التعايش السلمي بين مختلف فئات الشعب العراقي.

ثانيا: مثلت اراء ورؤى المرجعية الدينية من مختلف الحقب التي مر بها الشعب العراقي في انها تمثل مركز الثقل والبوصلة الحقيقية لإرادة الشعب بمختلف انتماءاته، اذ انها وقف بوجه التحديات التي ارادت بالعراق وشعبه الى الانزلاق الى حافة الحرب الاهلية، كما انها لعبت دورا اصلاحيا لراب الصدع ولم الشمل بين فئات الشعب

العراقي بتعبيراتها التي تنم عن الاخوة بين الشعب العراقي بمختلف مكوناته وطوائفه وقومياته.

ثالثا: اسهمت المرجعية الدينية من خلال توجهاتها وخطبها وخاصة الفتوى الجهادي في وقف الزحف الارهابي التكفيري ونقل المعركة الى مرحلة الهجوم وابعاد خطر التكفيرين، بذلك جسدت المرجعية الارتباط الوظيفي مع ابناء شعبه من خلال حفظ دماء والاعراض والمقدسات، اذا اسقطت المرجعية كل الشبهات والتهم التي كانت تحوم حول دورها الحقيقي وعززت التقه بالحكة التي تتمتع كونها صمام امان للامة وحافظ وحدتها وامنها ومصدر قوتها (الخفاجي،٢٠٢١: ص١٥-١٧) و(عبد علي،٢٠٢١).

لذلك يتضح دور المرجعية بتنظيم امور المجتمع عبر سلسلة من الفتاوي اصلاحية دورا واسعا في حفظ وحدة العراق وشعبه، واجهت الدولة العراقية عبر الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ازمات حادة من خلال عثرات الدولة في حالات كثيرة منها ازمة حادة في الهوية وتشكيل نزعة استهلاكية فردانية متطرفة وتنامي المد المتطرف وانتشاره في معظم المدن والمحافظات العراقية فضلا عن النزاع السياسي وازمة الخطاب الديني الرسمي ومؤسساته مما افضى الى الخوف من الاخر وانبعاث نظرية المؤامرة والخوف من المستقبل لدى ابناء الشعب العراقي بكل اطيافه وفئاته اذ ان العملية السياسية في العراق ماهي الا تراكمات لاستمرار تعقيدات الوضع السياسي منذ ٢٠٠٣. حيث اعتمدت على مبدا المحاصصة الطائفية والعرقية ولم تؤسس بشكل سليم بما يتناسب مع الواقع العراقي ومتطلباته بل انها جاءت مصحوبة بمظاهر الخلل وعدد كبير من الازمات ونقاط الضعف والتي سجلت على مختلف جوانبها ومجالاتها بدءا من الدستور وطائفية النظام السياسي والتنافس على الاستحواذ على السلطة وتهميش الاخر وغياب المعارضة الحزبية وعدم استطاعت القوى السياسية تحقيق الاتفاق على اطار مفاهيمي يضمن استقرار النظام السياسي في الدولة مما ادى الى ان يعاني المشهد السياسي العراقي العديد من الازمات المستمرة والمعقدة(العبيدي،٢٠٢٠).

وبناء على ما تقدم تعد خطابات المرجعية ذات اهمية كبيرة وواسعة، وقد حظيت باهتمام المفكرين والعلماء المسلمين وغير المسلمين، وذلك يعود كله لما تحتمله المرجعية الدينية من فكر واسع وعقل مدبر وحكمة قوية تمتاز بها عن غيرها في جميع الامور، لان صوتها نجده تارة الناصح والمرشد ، وتارة الدال على ايجاد الحلول للمشاكل المتفاقمة في المجتمع العراقي، وحقيقة الامر ان المرجعية الدينية لها من الاثر العظيم على المجتمع لما تبديه من بيانات وتصريحات وخطب تقف فيها مع المظلوم، وتساعد الفقير والارملة والمحتاج، فهي عون للناس من شتى طوائفهم وعلى مختلف مسمياتهم.

رابعا: ابعاد المعاير والقيم الاخلاقية والتربوية في خطابات المرجعية الدينية في التماسك المجتمعي.

يستثار موضوع القيم التربوية والاخلاقية باهتمام كبير في الآونة الاخيرة، نظرا الى تأثير المهم على مختلف الصعد الانسانية والوطنية والمجتمعية، لان القيم التربوية والاخلاقية انعكاسات بالغة الاهمية على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانطلاقا من ذلك، تطرح على طاولة البحث اشكاليات مرتبطة بمدى اسهام المرجعيات الدينية في تعزيز تلك القيم ودورها في تثبيتها. كما ان للمرجعية دور فاعل في ترسيخ القيم ، والمفاهيم الانسانية والتربوية، والمعايير الاخلاقية، ومرتكزات المواطنة، وعناصر الوحدة الوطنية، كان داب المرجعية الدينية في العراق على الدوام متمثلا بتعزيز اواصر المجتمع بكل اطيافه وتلاوينه، وبث قيم الاعتدال واسس التفاهم والاعتدال والمصالحة، حيث دعت خطابات المرجعية على الاستمرار في المحافظة على المال العام والممتلكات، وترسيخ مبدا المواطنة والابتعاد على التفرقة والفساد(دخيل،٢٠٢١ : ص٢٧١و ٢٩٠).

خامسا: مؤشرات المرجعية الدينية في عملية الاصلاح الاجتماعي و السياسي بالعراق.

يمكن تحديد بعض من مؤشرات المرجعية الدينية، وتوجيهاتها للحكومة العراقية للاصطلاح الاجتماعي والسياسي منها:

١-لقد اثبتت المرجعية الرشيدة بأنها الصمام الامان ، ليس للمسلمين فقط بل لجميع اطياف الشعب العراقي ٠

٢- دور المرجعية هو الأشراف على شؤون المؤمنين الروحية والعبادية والاجتماعية وهي تكليف وليس تشريف وهي قبل كل شيء مقام ديني اجتماعي وليست مركزا سياسيا.

٣- تدخل المرجعية في الحياة السياسية، نابع من مواقفها وحرصها الشديد على أن ينال كل العراقيين حقوقهم، وان لا يكون هنالك تمييز لشريحة معينة على حساب بقية شرائح الأمة وهو يتماشى مع ما تدعو إليه المرجعية من إحلال السلم والعدالة الاجتماعية لكافة مكونات الشعب العراقي

٤- جاء دعوة المرجعية الدينية لكل العراقيين إلى الجهاد الكفائي للدفاع عن الوطن والمقدسات، وتشكيلها لقوات الحشد الشعبي ودعمهم بالمال والسلاح ، لإدراكها خطورة الوضع الأمني الحالي، واحتمال انجرار البلاد للحرب الأهلية الشاملة. الكشفي

٥- تسعى المرجعية الدينية للاحتفاظ بالطابع الإسلامي للعراق(محمد،٢٠١٥:ص٢-٤).

٦- تمتع المرجعية الدينية في العراق بالتأييد الشعبي الواسع ومن مختلف شرائح ومكونات المجتمع، وذلك لمواقفها الوطنية التي لم تفرق بين مكون وأخر، وتصديها لدعم القيادات السياسية في العراق تحقيقا لتوازن سياسي، وتحقيقا لسلم اجتماعي لعدم وقوع حرب طائفية او اهلية وصولا الى استقرار المجتمع العراقي داخليا، فقد دعت للتهدئة في العديد من الاحداث ومنها تفجير الإمامين العسكريين عليهم السلام.

٧- دعوة المرجع الأعلى (آية الله العظمى السيد علي السيستاني) ومن خلال وكيل المرجعية في كربلاء في خطب الجمعة الحكومة العراقية باتخاذ "خطوات جادة" لتحسين الأوضاع في البلاد.

٨- إن القوة الناعمة التي اعتمدت عليها المرجعية الدينية في النجف، التي تعتمد على أسلوب التصاعد الهادئ، في نبرة المطالبة بالتغيير والإصلاح، وهو أسلوب دبلوماسي نموذجي جديد، يستحق فعلا أن يكون مدرسة مستقلة بذاته؛ لأن المرجعية نجحت بأدوات وطرق بسيطة تمتلكها بسيطة من حيث عدم امتلاكها لأي جناح من أجنحة

السلطة من أن تغير الكثير من المعادلات، دون الخروج عن أطر النسقية الديمقراطية الحاكمة في البلد(محمد،٢٠١٥:ص٥).

خامسا: المرجعية الدينية وعلاقتها بدفع العملية السياسة الى التهدئة.

تعد جدلية العلاقة بين الدين والدولة من القضايا المهمة التي تمس الوضع في العراق والمرجعية الدينية، فالرمزية الدينية الكبيرة التي تحضى بها لدى المجتمع العراقي لم يجعلها تتبنى رؤية دينية حول اية قضية تبدي رايها فيها بل واثبتت قدرتها على الموازنة بين جميع التيارات وفي مختلف التحولات التي مر بها البلد، فبرز الدور المؤثر للمرجعية الدينية بعد العام ٢٠٠٣ في كثير من القضايا الوطنية وفي مقدمتها المطالبة بكتابة الدستور من قبل جميع الاطراف العراقية وليس اشخاص يعينهم الحاكم المدني (بول بريمر)، والتواكيد على ضرورة عرضه على الاستفتاء الشعبي للحصول على القبول العام والدعوة الى انتخابات عامة ينتخب فيه المواطنين من يمثلهم بتنوعاتهم لانتخاب حكومة وطنية تمثل الجميع، ولا يقع على عاتقها الاليات المشوهة والتوظيف السياسي للهوية الطائفية والقومية التي اتبعها القوى السياسية للوصول أى السلطة والتي اثرت على التماسك المجتمعي والوحدة الوطنية والتي دعت اليه المرجعية(العوادي، ٢٠٠٣: ص٣٨٩-٣٩٠).

اذن عمدت المرجعية الدينية بعد عام ٢٠٠٣ لعملية اصلاح مجتمعي بالدعوة الى عدم التعدي على القانون، نتيجة عدم الاستقرار الوضع الداخلي بعد سقوط النظام السياسي السابق وانهيار اجهزة الشرطة والجيش، وما نتج عنه من حالات سلبية كاستغلال الاراضي وتوزيعها بدون اية قواعد او قوانين وسرقة مؤسسات الدولة، واكدت بان جميع هذه الاراضي هي ملك لجميع العراقيين ولا يحق لأي فرد او جهة التصرف فيه سواء سلطة دينية او سياسية الا من يمثل الدولة. كما اكدت على العراقيين بإدارة مدتهم، وعدم تدخلها او مشاركتها في صنع القرار طبقا لسياسة المرجعية القائمة على التوجيه فقط، ورفضها ان يتدخل اي من وكلائها في هذا العمل كونها خارج السياسة التي تتبعها طوال تاريخها بل العمل على اختيار من يحضى بثقة مواطنيه وكفوئا

للعمل، واكدت على اهمية تعزيز الوحدة الوطنية والابتعاد عن الاحتراب الداخلي وحرمة الدم العراقي وخاصة بعد تفجير الامامين العسكريين ومحاولة افتعال الحرب الاهلية بين العراقيين وضبط النفس والابتعاد عن الاعمال الانتقامية التي تؤدي الى مقتل الابرياء وعدم استقرار المجتمع(عبد الناصر،٢٠٢١).

فضلا عن ذلك العمل على المشتركات التي تعد وتسهم في تعزيز التعايش السلمي بين فئات المجتمع العراقي القائم على الاحترام للقيم الدينية والاجتماعية بعيدا عن النعرات الدينية او الطائفية على اختلاف عناوينها وتسمياتها والابتعاد عن التعصب والعنف الذي يؤدي الى عدم استقرار المجتمع، وتأييدها للعملية الديمقراطية لتمثيل مختلف فئات العراقيين من دون استثناء من خلال الدعوة الى انتخابات نزيهة لتطوير عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية واختيار اشخاص الذيم يتسمون بالكفاءة والامانة القادرين على الادارة الجيدة لهذه السلطتين والعمل على تطبيق اسس قيم العدالة والمساواة بين جميع والافراد لان العزوف يؤدي الى وصول افراد يحققون مارب غير مشروعة (العوادي ،٢٠٠٣:ص٣٩٠)..

وفعلا دعت المرجعية الدينية الشريفة إلى اخذ رأي الشعب في كل الأمور التي تخص البلد ابتداء من الدعوة لتشكيل حكومة عراقية وإنهاء سلطة الاحتلال المؤقتة، ثم الدعوة لكتابة دستور دائم للبلاد من قبل العراقيين، والدعوة أيضا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة لانتخابات أعضاء المجالس المختلفة، لذلك كان- ولا يزال- للمرجعية الدينية دور مهم في المرحلة الراهنة لأجل تشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء السياسي لتلك التيارات والأحزاب السياسية العراقية، ثم تصاعد هذا الدور وبشكل لافت للنظر بعد دخول تنظيم داعش الإرهابي للعراق وسيطرته على أجزاء مهمة في الموصل والانبار وكركوك وصلاح الدين، وخاصة فتوى الجهاد الكفائي لصد التنظيمات الإرهابية والدفاع عن الوطن والمقدسات وأخرها الوقوف مع الشعب في مطالبته بالتغيير ومحاسبة المسؤولين المقصرين والفاسدين وتوفير الخدمات للشعب(محمد ٢٠١٥).

ليس هذا فحسب بل كان لفتوى الجهاد الكفائي التي اطلقها المرجعية في مواجهة الارهاب العام ٢٠١٤ والقيم الفكرية المتشددة بقيم التضحية والاخوة بين العراقيين وتحرير الاراضي العراقية من سيطرة ما يسمى بالتنظيم الداعشي الارهابي فدورها الفاعل في تحشيد العراقيين للدفاع عن الاراضي العراقية وتحريرها من خلال الالاف المتطوعين الذين شاركوا بالقتال ضد داعش، وبذلك بينت المرجعية الدينية ان دورها بعيد عن السياسة الا الظروف التي تهدد وحدة البلد واستقراره والسلم الاهلي لكن برز الدور الوضع للمرجعية في تعزيز التعايش الديني بين الاديان في العراق من تأكيدها على الاحترام للعقليات في العراق من خلال الزيارات الكثيرة للمرجع الاعلى والتايد على وحدة الوطنية وحرية العقيدة والتسامح الديني والدعوة الى السلام ونبذ التطرف والعمل على المشتركات التي توحد العراقيين(العوادي،٢٠١٩: ص٣٩١).

لذ يعود تاريخ مشاركة علماء الدين العراقيين كما ذكرناها في صميم السياسة إلى سنوات الحرب العالمية الأولى، حيث دعا علماء الشيعة للجهاد مع العثمانيين ضد الإنجليز، وساهم بعضهم في القتال فعلا، وفي عام ١٩١٨ تأسس في النجف حزب باسم "حزب النجف السري" من ساسة ورجال دين شيعة، وكان برنامجهم يدعو لاستقلال العراق وتأسيس حكومة برئاسة أحد أبناء الشريف حسين، ثم الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١، لقد كان للمرجعية الدينية الشريفة دور فاعل في أحداث العراق والمنطقة قبل سقوط النظام السابق لا يمكن لأحد إن يتجاهله، إلا إن تنامي دورها الأساس والرئيسي في الشؤون العامة ظهر بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، وبعد صعود التيارات السياسية الإسلامية والقومية والمدنية إلى السلطة في العراق اثر سقوط النظام صدام، ظهرت بعض الأصوات الشعبية تطالب بإشراف ورعاية المرجعية الدينية في النجف الاشرف وعلى رأسها (آية الله السيد علي السيستاني) للعملية السياسية في العراق وعدم ترك الأمور بيد الاحتلال وتلك التيارات السياسية المختلفة(محمد،٢٠١٥).

وفضلا عن ذلك فقد اكد المرجعية الدينية على اهمية تحقيق الاصلاح ومرجعية شاملة للسياسات السابقة التي ادت الى تناني المشكلات التي يمر بها البلد، فتحليل خطاب

معتمد المرجعية(عبد المهدي الكربلائي) في خطاب النصر على ما يسمى تنظيم داعش الارهابي نلاحظ مدى الروح الوطنية التي تميز بها الخطاب وتوجهه الى العراقيين كافة بمباركة النصر والتأكيد على الوحدة الوطنية للعراقيين لتصديهم بجميع فئاتهم لهذا التنظيم الارهابي وبينت ان تحقيق النصر هو بمشاركة جميع العراقيين من دون استثناء والذي بدوره عزز الهوية الوطنية وبين وحدة العراقيين وهيه دالة واضحة على بطلان وجود احتقان مذهبي وقومي وهو الهدف الذي تسعى اليه المرجعية وهو جزء من عملية الاصلاح الاجتماعي لتعزيز التماسك الاجتماعي(العوادي،٢٠١٩:ص٣٩٢).

وإذا عدنا إلى أسباب تدخل المرجعية الدينية في الأمور السياسية والعامة للبلاد، فان هناك عدد من الأحداث والتطورات التي ظهرت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، جعلت المرجعية الدينية الرشيدة تنهض من طورها التقليدي الذي ابتعد عن التدخل المباشر في الأمور السياسية للعراق، إلى التدخل المباشر، وبطرق عديدة منها:

١- التوجيه والإرشاد.

٢- إصدار البيانات حول العمل السياسي.

٣- دعوة ومساندة الجماهير في مطالبها السياسية والاجتماعية.

٤- الدعوة إلى التهدئة وعدم الانجرار وراء الفتن الطائفية(محمد ٢٠١٥) و(بحر العلوم،٢٠٠٩).

لذلك وبناء على ما سبق، فان للمرجعية الدينية في العراق كان لها عظيم الدور في مجال الاصلاح السياسي بالرغم من تحفظها التدخل الواسع بهذا الجانب، وتفرغها للجانب الديني والتربوي والاجتماعي ودورها هو ان ترشد في الشأن العام، اذ نجد دعمها الكامل للتظاهرات السلمية التي شارك فيها العراقيون لعام ٢٠١١ المطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد والمشكلات التي يعانيها البد من تدهور الوضع الصحي والتعليمي وخدمات الماء والكهرباء ودعوتها الحكومة ومجمل النواب العمل الجاد لتحسين الخدمات والبطاقة التموينية وتوفير فرص العاطلين، ومكافحة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة والغاء الامتيازات التي منح لكبار المسؤولين في مجلس النواب ومجالس

المحافظات والحكومة والدرجات الخاصة والامتناع عن استحداث درجات ومناصب حكومية تكاف ميزانية الدولة وتأكيدها الخطر في عدم وضع اجراءات لمعالجة هذه الازمات(العوادي،٢٠٠٣: ص٣٩١).

سابعا: علاقة خطابات المرجعية الدينية في تعزيز وتنامي الامن المجتمعي.

لقد كان للخطاب المرجعي للمرجعية الدينية الشريفة دور فاعل في تحقيق السلم المجتمعي والاهلي في احداث العراق والمنطقة قبل وبعد سقوط النظام السابق لا يمكن لاحد ان يتجاهله وهو بحاجة الى مزيد من الدراسات إذ يعود تاريخ هذا الدور الاجتماعي في صميم السياسة بالعراق، حيث دعا علماء المرجعية ومن خلال دورهم الاجتماعي للجهاد ضد المحتل الاجنبي، وساهم بعضهم في القتال فعلا، وكان برنامجهم الاجتماعي يدعو لاستقلال العراق وتأسيس حكومة وطنية تخدم الشعب العراقي(الكشفي وشويج،٢٠٢١:ص٣١٩-٣٢٠).

بالإضافة الى ذلك، فقد راعى السيد" السيستاني دام عزه) الحكومات المتعاقبة على السلطة من يوم سقوط النظام السابق في العراق ولحد وقتنا الحاضر بالتوجيه والنصيحة والإرشاد، والملاحظات القيّمة التي تصبّ في مصلحة الأُمّة والوطن، وبما ينفع المسار السياسي في هذه اللحظات السياسية الحاسمة التي تمرّ على البلاد، بما فيها من مآسٍ وأحزان، وخاصّة فيما يتعلّق بتردي الوضع الأمني، فقد كان وما زال بحق صمّام الأمان في عدم انجرار البلاد إلى حرب طائفية مؤلمة تحرق الأخضر واليابس، رغم الاعتداءات الصارخة التي انصبت على العراقيين وباستمرار من التكفيريين والظلاميين اعداء الاسلام والمسلمين، وترويع الأهالي على اختلاف الصُعُد، من قتلٍ وذبحٍ وسلبٍ ونهبٍ، وتهجيرٍ بالقسر، وتدمير للمساجد، ولمراقد الأئمّة والعلماء والصالحين والأولياء، بما يندى له الجبين، وكان من الممكن أن يُردّ على هذه الأفعال الظالمة بما يعادلها أو أكثر، لولا إصرار مراجعنا العظام وخصوصاً سماحة السيد السيستاني(الخفاجي ،٢٠٢٢).

ولكن بعد عام ٢٠٠٣، وسقوط النظام السابق تنامى الدور الاجتماعي للمرجعية الدينية في الشؤون العامة ولصعود التيارات السياسية الاسلامية والقومية والمدنية الى السلطة في العراق اثر سقوط النظام البعثي، ظهرت بعض الاصوات الشعبية تطالب بإشراف ورعاية المرجعية الدينية للعملية السياسية في العراق، وعدم ترك الامور بيد الاحتلال وتلك التيارات السياسية المختلفة، وفعلا دعت المرجعية الدينية ضرورة تحقيق السلم المجتمعي والى اخذ راي الشعب في كل الامور التي تخص البلد ابتداء من الدعوى لتشكيل حكومة عراقية وانهاء سلطة الاحتلال ، ثم الدعوة لكتابة دستور دائم للبلاد من قبل العراقيين والدعوة ايضا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة لانتخابات اعضاء المجالس المختلفة، لذلك كان ولايزال للمرجعية الدينية دور اجتماعي ومجتمعي مهم في المرحلة الراهنة لأجل تشخيص نقاط القوة والضعف في الاداء السياسي لتلك التيارات والاحزاب الساسية العراقية، ثم تصاعد هذا الدور وبشكل لافت للنظر بعد دخول تنظيم داعش الارهابي للعراق وسيطرته على اجزاء مهمة من محافظات العراق الغربية ، والمتمثل لفتوى الجهاد الكفائي لصد التنظيمات الارهابية والدفاع عن الوطن والمقدسات واخرها الوقوف مع الشعب في مطالبته بالتغيير ومحاسبة المسؤولين المقصرين والفاسدين وتوفير الخدمات للشعب وصولا الى السلم المجتمعي(الكشفي وشويج،٢٠٢١:ص٣١٩-٣٢٠).

فضلا عن ذلك، مثّلت المرجعية الدينية صمام أمان لعموم فئات الشعب منذُ ثورة العشرين إلى ما بعد (٢٠٠٣م)؛ إذ قامت بحثّ الناس على الجهاد والقتال ضدّ الاحتلال في عشرينيات القرن الماضي، كما أنّها كانت بالمرصاد ضدّ الممارسات الطائفية التي انتهجها بعض الساسة، بل إنّها منعت الفتنة الطائفية، وذلك ما لمسناه واضحاً في بيانات السيد (السيستاني دام ظله). وأنّ المرجعية الدينية وعلى طول مسيرتها وتاريخها بقيت مستقلة عن الدولة وسياستها تماماً، فهي تسعى للاحتفاظ بالطابع الإسلامي للعراق، خاصّة في الوقوف بوجه الاحتلال والمدّ التكفيري؛ ولذا لم توافق على الوجود الأميركي لوقت طويل، كما أنّ القيادات السياسية كانت تحاول كسب رضا المرجعية الدينية

ومباركتها لخطواتها وقراراتها، بالإضافة الى ذلك تتمتع المرجعية الدينية في العراق بالتأييد الشعبي الواسع ومن مختلف شرائح ومكونات المجتمع؛ وذلك لمواقفها الوطنية التي لم تفرّق بين مكون وآخر، وتصديها لدعم القيادات السياسية في العراق تحقيقاً لتوازن سياسي، وتحقيقاً لسلم اجتماعي لعدم وقوع حرب طائفية أو أهلية، وصولاً إلى استقرار المجتمع العراقي داخلياً، فقد دعت للتهدئة في العديد من الأحداث التي مرت بها العراق، فكان لهذا التأييد الشعبي الواسع لها بمثابة دعوة شعبية لتدخل المرجعية الدينية في الشؤون العامّة للبلاد، وعُدّت الملجأ الأوّل والأخير للعراقيين للوقوف بوجه السياسة الإدارية غير الفعالة في العراق(الخفاجي،٢٠٢٢)

وكانت للمرجعية الدينية مواقف كبيرة في مواجهة التحديات التي واجهها المجتمع العراقي بعد العام ٢٠٠٣ ، ومن ابرزها هي :-

١-اصبح العراق يعاني من فراغ حكومي, وتوقفت المؤسسات الحكومية عن العمل, اصدرت المرجعية ارشاداتها الى الناس والعوام الى ضرورة المحافظة على الممتلكات العامة وعدم مد اليد عليها لأنه من المحرمات.

٢- الحرب الطائفية ٢٠٠٦- ٢٠٠٧، حيث تعتبر من احلك الفترات التي مرت على العراقيين حيث اصبح القتل على الهوية في الشوارع, مما ادى بالمرجعية الى تكوين اللجان المختلفة في مختلف المحافظات لمساعدة الامنين في كيفية الحفاظ على عوائلهم وفي توفير احتياجاتهم اليومية، وكان للمرجعية والشعب والحكومة العراقية الدور الابرز في التصدي لهذا الارهاب والانتصار عليه .

٣- تفجير مرقد الامامين العسكريين في سامراء، واصدار بيان من السيد(السيستاني دام ظله) الحذر من انجراف الى الحرب الاهلية، لان «المجرمين التكفيريين، الذين ارتكبوا ذلك الاعتداء الآثم، أرادوا أن يجعلوا منه منطلقاً لفتنة طائفية شاملة في العراق.

٤- هجوم جماعات داعش الارهابية على الموصل واعلان الخلافة الاسلامية وحاولوا الزحف الى بغداد و شهروا العداء للمرجعية وللأماكن المقدسة وللأقليات الدينية الاخرى.

٥- وبالإضافة الى كل هذه التحديات كان هناك تحدي تواجد القوات الامريكية وقوات التحالف فوق الارض العراقية التي كانت تتبع اسلوب الاحتواء لأي طارئ يدخل او يحاول ان يحل محلها في السيطرة على الارض العراقية (الربيعي،٢٠٢٠).

لذا أسهمت فتوى المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني بالدفاع الكفائي في بث الروح المعنوية لدى القوات الامنية ودعمها بأعداد كبيرة من المتطوعين في استعادة القوات الامنية العراقية لزمام المبادرة واستعادة الاراضي المغتصبة من التنظيم الارهابي، وخلال فترة الاحتجاجات التي شهدتها البلاد، دعت المرجعية الدينية العليا الى الحفاظ على سلميتها والابتعاد عن الصدامات بين قوى الامن والمتظاهرين، فيما دعت "لجهات التي تمسك بزمام السلطة الى تغيير منهجها في التعامل مع أزمات البلاد"(حسين ٢٠١٤).

وبناء على ذلك تكللت، جهود المرجعية الدينية بفتوى الدفاع الكفائي التاريخية أعادت للعراق وللمؤسسة الحكومية والأمنية بالتحديد وللمؤسسة الاجتماعية الهيبةَ والطمأنينة والسلام والهدوء للعراق.

ثامنا: دور المرجعية في تجربة الحشد الشعبي وحفظه على الأمن بالعراق.

لقد اثبتت وقائع الاحداث بان الحشد الشعبي في العراق تجربة متفردة في تاريخ حركات التحرر الوطني ومحاربة الارهاب ودرس كبير في مواجهة الانهيار النفسي والهزيمة العسكرية وخطوة مهمة لتحرير الارض واسترجاع السيادة، ولعل هذه هو الاهم من وجهة نظر المرجعية الرشيدة ، لان استعادة الامة لإرادتها وقدرتها على مواجهة التحديات والتداعيات ضمان لكل العراقيين ومصدر يبعث الطمأنينة في نفوسهم، سيما وان الحشد الشعبي المقدس بات يحقق الانتصارات تلو الانتصارات في ظل الانقسام والتآمر الدولي والاقليمي وضعف الخطط والمستلزمات، ولقد انقلبت المعادلات والمؤامرات ، واننا نثمن ونحي بطولات ابنائنا من القوات الامنية والحشد الشعبي لما يسطروه من بطولات وتضحيات لتحرير المناطق العراقية التي وقعت تحت سيطرة العصابات الاجرامية(الكشفي وشويج،٢٠٢٢:ص٥).

ان هذه التجربة الفريد والتي املتها الظروف العصبة والخطر الاتي من خلف الحدود لتمزيق النسيج العراقي وتقسيم البلد الى دويلات تحكمها عصبات مجرمة تتخذ من الاسلام ثوبا خرقا. لقد كانت تجربة الحشد الشعبي المقدس نموذجا منيرا وفريدا لتلاحم الشعب العراقي المجاهد بكل قواه وفئاته وقومياته زالت واماطت الستار لمن كان على اعينهم غشاوة، وان الشهادة في الدفاع عن المقدسات و عن ارض الوطن هي اعلى انواع الشهادة عبر التاريخ الطويل فقد كان للمرجعية الدور الكبير في دفع الناس للتضحية في سبيل الاسلام وان خط الشهادة يتحمل مسؤولية المرجع على اساس ان المرجعية هي امتداد للنبوة والامامة(الكشفي وشويج،٢٠٢١ : ص٣٠٤-٣٠٥).

خاتمة البحث.

بعد كل هذا العطاء والعمل والجهد في مواقف المرجعية الرشيدة اتجاه العالم الاسلامي ومجتمعنا العراقي نجد أثرها مثمرة وباقية في ترسيخ الامن الاجتماعي والوطني والحفاظ على مكتسبات السلم الأهلي والاجتماعي في العراق ، وفي خاتمة البحث توصلنا الى اهم الاستنتاجات وتقديم بعض المقترحات لأصحاب الشأن والقرار، منها:

اولا: استنتاجات البحث.

١-استطاعت المرجعية الدينية ان تلعب دورا مؤثرا في عدد كبير من القضايا المفصلية التي مرت وتمر بها بالبلد، بالرغم من حجم التحديات والمشكلات التي يمر بها العراق بعد العام ٢٠٠٣ الا ان المرجعية الدينية تمكن على قدراتها في الموائمة بين الدين والدولة.

٢- لم يقتصر خطاب المرجعية على الجمهور الشيعي ومن المقلدين لها بل شمل خطابها العراقيين كافة من دون استثناء، وهي دليل على الخطاب الوطني التي تتبناه ، والحرص الشديدة على المساواة بين العراقيين.

٣- التحديات التي واجهها المرجعية في توفير الامن والامان في نبذ فكرة التطرف وموضوع الفتنة الطائفية، بفكرها الواسع اطفأت نار الاقتتال الداخلي بين ابناء الشعب العراقي، واكد على الاعتدال والتعاون والتسامح فيما بين ابناء الشعب للعبور الى بر الامان فقد كانت صمام امان في المجتمع.

٤- ما وردت من خطابات وتوجيهات واجوبة من قبل المرجعية الدينية دائما ما تدعو المجتمع الى السلم ونبذ كل انواع العنف ونبذ التطرف والالتزام بالمنهج الوسطية بما تملكه من حكمة والتواضع كان له الاثر الايجابي في توفير الامن المجتمعي، لان السبيل القويم في الحياة الكريمة والعيش الرغيد ورفاهية في الدولة .

٥- تأكيد بيانات المرجعية على اهمية تضافر الجهود لتثبيت قيم التالف والتعايش السلمي والتضامن الاجتماعي والانساني في كل المجتمعات، مبينا على رعاية الحقوق والاحترام المتبادل بين اتباع مختلف الاديان والاتجاهات الفكرية.

٦- رسخت المرجعية، وبكل قوة الدور الكبير الذي يمكن ان تلعبه في تاريخ العراق قديما وحاضرا من دون تميز، وكانت على قدر كبير من المسؤولية في الفهم الواضح لاحتياجات الوطن في كل الامور العامة وفي الازمات والتواكيد على التعايش السلمي وحفظ كرامة العراقيين جميعا من دون استثناء

٧- ان رؤية واطروحات المرجعية الدينية دعت الى بناء دولة مؤسسات يتعامل بمبدأ المواطنة والمساواة بين ابناء الشعب العراقي من خلال غرز وعي ثقافي لسياسة مجتمعية سليمة، وفضلا عن ذلك حفظ على الممتلكات العامة والخاصة وحرم الاعتداء عليها.

٨- لقد اثبتت المرجعية الدينية من خلال فتوي الكفائي بان الحشد الشعبي هو الاداة الرادعة لكل مخططات الاستعمار ودوائر الامبريالية، وبانها الصمام الامان، ليس للمسلمين فقط بل لجميع اطياف الشعب العراقي.

ثانيا: توصيات البحث.

١-التأكيد على الالتزام بالخطابات المرجعية الرشيدة من قبل الحكومة والعمل بتوجيهاتها بان تكون خارطة طريق من قبل الدولة لتعزير الامن والسلم المجتمعي.

٢- ضرورة الالتزام بدعوات المرجعية الحكيمة في مناشدتها للدولة في الاشراك كافة المكونات الاجتماعية والمحافظات في ادارة الحكومة من دون اقصاء او تهميش للحفاظ الوحدة الوطنية.

٣- العمل على الاصلاح الاجتماعي، والسياسي، والديني، والاقتصادي، والعسكري من خلال التعايش السلمي بين العراقيين، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، ومحاربة الفكر المتطرف والذي لا يقبل الاخر، فضلا عن ذلك التأكيد على العقيدة العسكرية الوطنية للجيش والشرطة من خلال محاربة الفساد بجميع انواعه.

٤- التأكيد على ضرورة تطبيق القانون على جميع المواطنين من دون تمييز والعمل على حصر السلاح بيد الدولة، وفضلا عن بيان دور العلماء ورجال الدين والمفكرين والفقهاء على ان يبذلوا قصارة جهدهم في محاربة التطرف والإرهاب والغلو وبث روح الاعتدال الديني في المجتمع لكي يسود الامن والامان بين الافراد.

٥- ضرورة توجية الجامعات والمؤسسات التعليمية والحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، وعقد مؤتمرات واقامة ورشات عمل وندوات ودورات تخص الجوانب الامنية والابتعاد عن العنف والتطرف والغلو في المجتمع ليعم السلام.

٦- استثمار دور وسائل الاعلام المختلفة من خلال المنابر الحسينية، والفضائيات، ومواقع التواصل الاجتماعي، والصحف، والمجلات، وفضلا عن ذلك عقد مؤتمرات والمحاضرات في الجامعات والمعاهد، والمؤسسات البحثية، للإبراز دور المرجعية الدينية، وخاصة في المناسبات الدينية داخل وخارج العراق للحديث عن السيرة العطرة للمراجع ودورهم في حفظ وحدة الامة.

المراجع والمصادر

القران الكريم

١-الحيدري، ابراهيم(١٩٩٩)، تراجيديا كربلاء، سوسولوجيا الخطاب الشيعي، دار الساقي، بيروت لبنان.

٢- ابراهيم، علياء سعيد(٢٠٢١)،موقف المرجعية الدينية من الاحداث السياسية في العراق عام ٢٠٠٣/٢٠٠٧- دراسة تاريخية، مؤتمر المرجعية ودورها في الاصلاح، محور الاصلاح السياسي،، مركو دراسات الكوفة ،المجلد/٢،العد/٦٣،النجف،العراق.

٣- ابن أبي الحديد(د، ت)، شرح نهج البلاغة، دار احياء التراث العربي، بيروت.

٤- ابن منظور(٢٠٠١) ، لسان العرب ، ج٣ ، ط١ ، دار الحديث ، مصر.
٥- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير (القاهرة، دار المعارف، د. ت)، ص١٤٠.
٦- ابو المجد، احمد(٢٠٠٣)، حول الخطاب الديني المعاصر، دون دار النشر/عمان، الاردن.
٧- الاسدي، مختار(٢٠٠١)، موجز التاريخ العراق السياسي، مركز النهرين الصدرين للدراسات والبحوث، النجف.
٨- الاسدي، مختار(٢٠١٢)، موجز التاريخ العراق السياسي، مركز النهرين الصدرين للدراسات والبحوث، ط١، النجف.
٩- الآمدي، عبد الواحد(د.ت)، غرر الحكم ودرر الكلم، صححه أحمد الشوقي، دار الثقافة العامة، النجف الأشرف.
١٠- بحر العلوم، محمد صادق محمد باقر(٢٠٠٩)، الامام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة في النجف الاشرف،ط١، دار الحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ،لبنان.
١١- بغوره، الزواوي(٢٠٠٠)، مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكر، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة.
١٢-حجازي، سمير سعيد(٢٠٠٥)،معجم المصطلحات الحديثة،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٣- حديث الثقلين، متاح على موقع: ar.wikishia.net// https:
١٤-الحسن، احسان محمد(١٩٩٩)، موسوعة علم الاجتماع،ط١، دار العربة للموسوعات، بيروت.
١٥-الحسني، عبد الرزاق(١٤٢٦ه)، الثورة العراقية الكبرى، مؤسسة المحبين، قم.
١٦-الحسني، عبد الرزاق(١٩٨٩)، الدستور والبرلمان في الفكر الساسي الشيعي، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

١٧- الشامي، حسين بركة(١٩٩٩) ، المرجعية من الذات إلى المؤسسة، مؤسسة دار السلام، لندن.
١٨- حسين، حسن كاظم(٢٠١٤)،الخطب السياسية للمرجعية الدينية العليا من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨.. دراسة في ضوء تحليل الخطاب ،اطروحة دكتوراة، كلية الا دأب، جامعة المستنصرية، بغداد.
١٩-الحسيني، سليم(د.ت)،دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار، مؤسسة الثقلين، دمشق.
٢٠-الحوات، علي محمد(٢٠٠٥)، قراءة في الاعلام السياسي المعاصر،ط١،مكتبة مدبولي، القاهرة.
٢١-الخفاجي، الشيخ أحمد علي عبود (٢٠٢٢)، دور المرجعية الدينية في إصلاح الواقع العراقي- السيّد السيستاني انموذجا، منشور بتاريخ ٢٠٢٢/١/٤، على الرابط: https://www.warithanbia.com
٢٢- الخفاجي، حسن كاظم اسد(٢٠٢١)، اثر الاصلاحي للمرجعية الدينية في توجيه الخطاب الديني لنبذ وترسيخ الوحدة، مؤتمر المرجعية ودورها في الاصلاح، محور الاصلاح الاجتماعي، مركز دراسات الكوفة ،المجلد/٢،العد/٦٣،النجف،العراق.
٢٣- دخيل، زهراء علي(٢٠٢١)، القيم الاخلاقية والتربوية في وصايا السيد السيستاني واثرها في بناء الشخصية الوطنية، مؤتمر المرجعية ودورها في الاصلاح، محور الاجتماعي، مركو دراسات الكوفة ،المجلد/٢،العد/٦٣،النجف،العراق.
٢٤-دينكن، ميشيل(١٩٨٥)،معجم علم الاجتماع، ترجمة احسان محمد الحسن، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد.
٢٥- الربيعي، عامر(٢٠٢٠)، نبذة تاريخية عن دور المرجعية للحفاظ على السلم الاهلي، منشور بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٣، جريدة عربية، متاح على الرابط: https://www.beirutme.com
٢٦- الرهيمي، عبدالحليم(١٩٨٢)، الحركة الإسلامية في العراق، بيروت.

٢٧- زايد، ا حمد(٢٠٠٧)، صور من الخطاب الديني المعاصر، خطاب المؤسسة والنخبة، الكتاب الاول، دار العين للنشر والتوزيع، القاهرة.
٢٨- الزبيدي ،محمد بن محمد بن عبد الرزاق(د.ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
٢٩- سليم ،شاكر مصطفى(١٩٨١)، قاموس الانثروبولوجيا،ط١،كويت.
٣٠- الآمدي، سيف الدين(د.ت) ، الاحكام في اصول الاحكام ، ج١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
٣١- الشهري، عبد الهادي بن ظافر(٢٠٠٤)، استراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، بنغازي، ليبيا.
٣٢- شويخ، هادي حسن(٢٠٢١)، المرجعية الدينية كرامة وطن ومواجهة مستمرة للاستعمار والارهاب، مؤتمر المرجعية ودورها في الاصلاح، محور الاصلاح الاجتماعي، مركز دراسات الكوفة ،المجلد/٢،العد/٦٣،النجف،العراق.
٣٣- صالح، عبد الرحمن الحاج(٢٠١٢)، الخطاب والتخاطب ، ط١ ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر .
٣٤- صايغ، كارولين مرجي(٢٠٢٠)، المرجعية الدينية الموقف الوطني في العراق بعد٢٠٠٣،ترجمة:نصير محمد على، مركز الرافدين الحوار، بيروت.
٣٥- الطباطبائي، محسن(١٤١٥ه)، دليل الناسك، تحقيق: علاء ال جعفر، مؤسسة الامام علي ،ط١.
٣٦- عبد الحفيظ، علاء(٢٠٢٠)، الامن القومي – المفهوم والابعاد، المعهد المصري للدراسات، منشور بتاريخ ١١،مالاس/٢٠٢٠، متاح على الرابط:
www.eipss-eg.org
٣٧- عبد الناصر، عمار ياسر(٢٠٢١)،السلم الوطني والعيش المشترك في فكر السيد علي السيستاني، مؤتمر المرجعية ودورها في الاصلاح، محور الاصلاح الاجتماعي، مركز دراسات الكوفة ،المجلد/٢،العد/٦٣،النجف،العراق.

٣٨- عبد علي، عماد هادي(٢٠٢١)، المرجعية الدينية ودورها في دعم الخطاب الديني، مؤتمر المرجعية ودورها في الاصلاح، محور الاصلاح الاجتماعي، مركز دراسات الكوفة ،المجلد/٢،العد/٦٣،النجف،العراق.

٣٩- العبيدي، مثنى(٢٠٢٠)،تشكيل الحكومة العراقية بين مصالح القوى السياسية والحراك الشعبي ،مجلة السياسة الدولية، مجلد /٥٥،العدد/٢٢٠.

٤٠- العزاوي، مصطفى خالد جهاد(٢٠٢١)، المرجعية الدينية وترسيخها لمبدا الاعتدال وتبذ التطرف، مؤتمر المرجعية ودورها في الاصلاح، محور السياسي، مركز دراسات الكوفة ،المجلد/٢،العد/٦٣،النجف،العراق.

٤١- العقابي، علي عودة(٢٠١٣)، الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغير في البلدان العربية، دار الضياء، بغداد.

٤٢-عبد معروف، الاء(٢٠٠١)، المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية، رسالة ماجستير، جامعة بعداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، العراق.

٤٣- علي، فراس عبد الكريم(٢٠٢٠)، دور المرجعية في حفظ وترشيد العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، العدد/٦٢، لسنة/١٢ كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد ،العراق.

٤٤-العوادي، احمد محمد علي جابر(٢٠١٩)، دور المرجعية الدينية في عملية الاصلاح في العراق بعد عام٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

٤٥-الغالبي، افراح رحيم علي(٢٠٢١)، دور المرجعية الدينية في حفظ النظام العام في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مؤتمر المرجعية ودورها في الاصلاح، محور الاصلاح السياسي، مركز دراسات الكوفة ،المجلد/٢،العد/٦٣،النجف،العراق.

٤٦- فوكر، ميشيل(١٩٨٥)، نظام الخطاب وارادة المعرفة، ترجمة :احمد السلطاني وعبد السلام بن عبد العال، دار النشر المغربية، دار البيضاء.

٤٧- القريشي، حيدر(٢٠١٥)،فتوى الجهاد الكفائي في مواجهة الارهاب، مجلد روافد، المصدر الثقافي للدراسات الاسلامية، السنة/١١،العدد/٤١،بغداد.
٤٨- الكشفي، عبد الكريم جعفر، شويخ، هادي حسن (٢٠٢١)، الخطاب المرجعي واثره في تحقبق السلم المجتمعي، مؤتمر المرجعية ودورها في الاصلاح، محور الاصلاح الاجتماعي، مركز دراسات الكوفة ،المجلد/٢،العد/٦٣،النجف،العراق.
٤٩-مبارك، خالد جعفر والكشفي، عبد الكريم جعفر(٢٠١٨)،فتاوي المرجعية ودورها في الحفاظ على وحدة الامة الاسلامية ضد التيارات التكفيرية، بحث مقدم الى مؤتمر فتوى الدفاع الكفائي العلمي الدولي الاول، الموقع كتابات في الميزان على الرابط:www.kitabat info
٥٠-محمد، حمد جاسم (٢٠١٥)، تنامي دور المرجعية الدينية في الشؤون السياسية في العراق... الأسباب والنتائج، منشور بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٥، متاح على موقع: http://fcdrs.com
٥١-مدكور، ابراهيم(١٩٧٥)، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
٥٢- مشاقبة، امين(٢٠٢٠)، الامن المجتمعي، الابعاد والتحديات، تاريخ النشر ٢٠٢٠/١١/٢٨،متاح على ارابط:www,alrai.com
٥٣- المعجم الوسيط ،مجمعا للغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤
٥٤-المعموري، سيماء علي (٢٠٢٠) لأمن المجتمعي: المعنى، الأبعاد والتحديات، صحيفة الراي،منشور لتاريخ ٢٠٢٠/٨/٨، متاح على الرابط: https://alrai.com
٥٥- الموسوي ،موسى (١٩٨١)، الثورة البائسة، بيروت.
٥٦- نصير، راجي(٢٠١٨)، المرجعية الدينية في النجف الاشرف واثرها في الراي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣، قسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة العباسية المقدسة، نركز العميد الدولي للبحوث والدراسات، كربلاء.
٥٧- محمد، حمدان رمضان(٢٠٢٢)، العراق في ظل الظروف الراهنة، محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا، جامعة الموصل، كلية الداب، قسم علم الاجتماع.

٥٨- الاصفهاني، الراغب(٤٢٥ه)، الخطاب، تحقيق: صفوان عدنان داوودي،ط٢،سنة الطلع ١٤٢٧ ،مطبعة سليما نزاده، الناشر طليعة نور.
٥٩- ابو صبيع، صالح خليل(٢٠٠٢)، الاتصال والاعلام في المجتمعات المعاصرة،ط٥، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
٦٠-محمد، سامان محمد(٢٠٠٩)،منظمات المجتمع المدني ودورها في التنمية المجتمعية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الموصل.